

سلطنة عُمان تدشن أكبر مصنع إسمنت في الدقم

مشروع يعزز تطور البنية الأساسية ويزيد زخم تنويع الاقتصاد



عززت سلطنة عُمان استثماراتها بإطلاق أكبر مصنع إسمنت بالمنطقة الاقتصادية بالدقم في خطوة ستعطي زخماً أكبر للنشاط الاقتصادي للبلاد الساعية إلى تنويع مصادر الدخل والخروج تدريجياً من نفق الأزمة التي زاد من وطأتها الوباء.

الدقم - تستعد شركة الدقم الدولية للمشاريع الإسمنتية لتنفيذ أكبر مصنع متكامل في صناعة الإسمنت في السلطنة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم باستثمار يقدر بحوالي 435 مليون دولار أميركي من أجل تعزيز تطور قطاع صناعات البنية الأساسية بالسلطنة.

وتبلغ السعة الإنتاجية للمصنع الجديد حوالي 3.5 مليون طن في السنة أي بمعدل يبلغ 10 آلاف طن في اليوم. ونسبت وكالة الأنباء العُمانية للمتحدث باسم شركة الدقم الدولية للمشاريع الإسمنتية قوله إن "المصنع الجديد لديه جوانب إيجابية عديدة من حيث القدرة الإنتاجية المتميزة الناتجة عن استخدام أحدث التكنولوجيات في هذا المجال، ما سيجعله أحد أكبر مصانع الإسمنت فعالية في المنطقة".

ويهدف المشروع أيضاً إلى إيجاد عناصر قيم مضافة محلية عديدة مثل توظيف الحد الأقصى الممكن من الكوادر المحلية، وإيجاد حوالي 340 فرصة عمل بصورة مباشرة وحوالي 1000 وظيفة بصورة غير مباشرة.

وكانت شركة البحار السبعة، المروج الرئيسي للمشروع، قد أعلنت عن طرح مناقصة التصميم والتوريد لكبار المصنعين في العالم للمعدات والأجهزة كما أنها بصدد طرح مناقصة الأعمال المدنية والإنشائية لشركات عالمية متخصصة في مثل هذه المشاريع.

كما وقعت الشركة المطورة أخيراً اتفاقية حث الانتفاع مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وقامت الشركة كذلك بالتنسيق اللازم للتعرف على أفضل موقع للمحجر لتوفير احتياجات المصنع من الحجر الجيري.

إضافة إلى ذلك قامت الشركة بعمل كل الترتيبات الخاصة بتوفير الخدمات مثل الكهرباء والمياه ومن ثم الحصول على جميع التصاريح البيئية والحكومية الأخرى. وتغطي تحركات مسقط باتجاه تطوير المشروعات لحصة عن إصرار الحكومة على التركيز على المنطقة، التي باتت بالنسبة إليها دعامة استراتيجية لتحفيز النمو المستدام.

وتسعى الحكومة إلى التغلب على تحديات الوباء التي أثرت على اقتصادها المتعثر، خصوصاً مع تزايد زخم المشروعات التي تأتي ضمن "رؤية 2040" لتنويع مصادر الدخل.

435 مليون دولار قيمة المشروع الهادف إلى تعزيز تطور قطاع صناعات البنية الأساسية بالسلطنة

الدقم سلاح الحكومة لصد العزات الاقتصادية

المواد السائلة والسائبة، فيما تجاوزت نسبة الإنجاز في الرصيف التجاري 90 في المئة، ويضم الميناء أيضاً رصيفاً حكومياً تم إنجازه العام الماضي. واستقبل الميناء خلال العام الجاري العديد من سفن الشحن والبواخر العملاقة التي رست على الرصيف التجاري، من أبرزها الشاحنات الخاصة بمشروع مضافة الدقم التي تضمنت 9 خزانات للغاز البترولي المسال. وتعكس الإحصائيات الصادرة عن الهيئة ارتفاعاً متنامياً للاستثمارات في المنطقة، إذ تشير إلى أن حجم الاستثمار بالمنطقة بلغ بنهاية العام الماضي وفقاً لعقود الانتفاع التي وقعتها الهيئة 14 مليار دولار.

العرب المفتوح على المحيط الهندي وبالقرن من خطوط الملاحة الدولية. وتقدم هيئة المنطقة العديد من الحوافز للمستثمرين تتضمن إعفاءات ضريبية وجمركية ومنح حق الانتفاع بالأرض لفترات طويلة تصل إلى 99 سنة. وعززت الحكومة من خطوات تحسين مناخ الأعمال، عبر إطلاق منصة إلكترونية في أكتوبر الماضي، من أجل تحفيز الشركات المحلية والأجنبية وتسهيل دخولها للمنطقة الاقتصادية في الدقم.

ومن خلال هذه المنصة يتم منح كافة التسهيلات للمستثمرين، وهي تعتبر بوابة الاستثمار في المنطقة، وتصدر عن طريقها مختلف التصاريح الخاصة بالأنشطة التجارية والصناعية والسياحية

ويعد مشروع منطقة الدقم، الأكبر في تاريخ سلطنة عُمان، ويقع على بعد نحو 550 كيلومتراً عن مسقط ويشغل مساحة تبلغ ألفي كلم مربع، وهو يأتي في إطار جهود تنويع مواردها لتشمل صناعات أخرى قبل نفاذ الاحتياطات النفطية القليلة أصلاً.

وتركز مسقط كثيراً على الدقم، التي تتمتع بموقع فريد، إذ يبلغ طول الشريط الساحلي البحري للواجهة السياحية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بها حوالي 18 كلم يمكنه استيعاب أكبر أنواع المنشآت والمرافق الحيوية السياحية. وتشهد المنطقة التي تم إنشاؤها في أواخر عام 2011 إقبالاً كبيراً من المستثمرين بفضل موقعها على بحر

البحر الأبيض المتوسط، وهو يفتح على أهم الممرات التجارية العالمية، إضافة إلى ذلك قامت الشركة بعمل كل الترتيبات الخاصة بتوفير الخدمات مثل الكهرباء والمياه ومن ثم الحصول على جميع التصاريح البيئية والحكومية الأخرى. وتغطي تحركات مسقط باتجاه تطوير المشروعات لحصة عن إصرار الحكومة على التركيز على المنطقة، التي باتت بالنسبة إليها دعامة استراتيجية لتحفيز النمو المستدام.

وتسعى الحكومة إلى التغلب على تحديات الوباء التي أثرت على اقتصادها المتعثر، خصوصاً مع تزايد زخم المشروعات التي تأتي ضمن "رؤية 2040" لتنويع مصادر الدخل.

خطة إعطاء الأفضلية تهدف إلى تصدير 3.7 مليار دولار من السلع المغربية

مبادرة حكومية لحماية الإنتاج المحلي بعد الكساد

وفي هذا الصدد اعتبر عزيز أخنوش أن النجاح تحقق عبر مواكبة وتحفيز الوزارة للمزارع في شتى المجالات، منها المكتنة والتقنيات الزراعية وتطوير استثمارات المزارعين، وهي الوسائل التي مكنت من تحويل الزراعة إلى رافعة للاستثمار وأداة مساهمة في الاقتصاد الوطني وفي تحسين دخل المزارع المغربي. وتوّه المسؤول الحكومي عزيز أخنوش، بما يتحقق في ما يخص تشجيع المنتج الزراعي بفضل الجهود الذي يقوم به المزارع في الميدان، وسياسة الدولة منذ عشر سنوات من التخطيط والتدبير الاستراتيجي ما أعاد تشكيل وإرساء الزراعة المغربية على أسس متينة وقوية كمنصات للصادرات.

وكانت المغرب دورها قد راجعت اتفاق التبادل التجاري مع أنقرة خلال الأيام القليلة الماضية نظراً للخسائر التي تسبب فيه الغزو التركي للأسواق المحلية المغربية. وقررت الحكومة المغربية فرض المزيد من القيود على المنتجات المصنعة في تركيا لمدة خمس سنوات، كما فرضت الرابطة قيوداً صارمة على سلاسل المتاجر وحذرت من الغزو التجاري، وحذرت بالإنهاء إلى إغلاقها في حال عدم الالتزام بتلك القرارات التي تتخذها لتشجيع الصناعة المغربية.

وبمقتضى الإجراءات الجديدة ترتفع الرسوم الجمركية على المنسوجات التي تحمل أختاماً تركية بنسبة 90 في المئة. ونص الاتفاق أيضاً على ألا يطبق الجانب المغربي أي رسوم أخرى ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية على الواردات ذات المنشأ التركي، باستثناء ما تتجهه المادتان 18 و19 من اتفاقية التبادل الحر بينهما.

للمملكة في أفق جعلها قاعدة صناعية عالمية لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية. وعلى مستوى أفضلية المنتج الوطني الزراعي، أعلن عزيز أخنوش، وزير الزراعة والتنمية القروية والصيد البحري، عن تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المغربية في السوق العالمية، ما ساهم في ارتفاع حجم الصادرات المغربية الزراعية بأكثر من 39 مليار درهم، (4.2 مليار دولار)، خلال السنة الحالية، رغم الظروف الصعبة التي يعيشها المغرب.



دعما برلمانيون إلى خلق جسر قوي بين القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، ترعاه الدولة بإمكانياتها، وتحفيزها للمنتج الوطني، لضمان تحويل الفائض الذي يصعب تسويقه، إلى منتجات يسهل حفظها وتأمين قيمتها التصديرية، معتبرين أن استيراد المغرب لما بين 20 و60 مليون قنطار سنوياً، من الحبوب من الخارج، و50 في المئة من السكر، وأزيد من 90 في المئة من زيوت المائدة، يفرض مراجعة مخططات الحكومة بهذا الشأن.

أصحاب المشاريع أصبحوا، ملزّمين بمنح الأفضلية للمنتجات المغربية، خصوصاً التقليدية والمصنعة من خلال التصنيع بشكل صريح في دفاतर الشروط الخاصة بصفقات الأشغال والتوريد. وتم تحديد ذلك بتطبيق المواصفات القياسية المغربية المعتمدة أو مواصفات قياسية أخرى مطبقة في المغرب بموجب اتفاقيات دولية أو معايير دولية عند انعدام المواصفات.

كما تم حصر اللجوء إلى المواد المستوردة في الحالات التي لا يتوفر فيها منتج مغربي يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة، مع ضرورة تقديم الممولات الحاصلة على الصفقات حسب الوثائق المثبتة لأصل المنتجات والمواد التي تعتمد استعمالها بما فيها الفواتير وسندات التسليم وشهادة المصدر.

وقد رفعت الحكومة الرسوم الجمركية من 30 إلى 40 في المئة، على بعض المنتجات المستوردة، وهو إجراء اعتبره خبراء اقتصاد، يتطلب مراجعة سلة حاجيات المغرب من الواردات، وتعبئة جهود المواطنين والدولة على حد سواء، بداية من إعطاء الأفضلية للمنتجات المحلية، ثم بنفحص قائمة الواردات، لتحديد المنتجات التي بالإمكان تطويرها محلياً.

ولتشجيع المنتج المحلي المغربي نته، الاقتصادي إدريس الفينة، إلى ضرورة الاهتمام بجمود وضعية الشركات الكبرى المهيمنة على الاقتصاد التي راجعت أرقام معاملات بعضها. وأفسد رئيس الحكومة بتوفير آليات المواكبة اللازمة لأصحاب الشركات المغربية لإحراز هذه المشاريع، مؤكداً أن الحكومة تعمل على تحسين القدرة التنافسية

لهذا الغرض وبالمواصفات المطلوبة غير متواجدة بالمستوى المطلوب على الساحة الصناعية.

وأوضح الخبير الاقتصادي، في تصريح لـ"العرب"، أن السبب هو ضعف تنافسية المنتجات المغربية دولياً، مشيراً إلى أن الأمر يتطلب تخطيطاً دقيقاً وبرمجة وتحديداً للأهداف، بعيداً عن الخطابات السياسية التي تهدف فقط إلى ربح الوقت.

كما تقرر الرفع من عدد المنتجين المحليين، والمصدرين للمنتج الوطني الزائد عن الحاجة، وإقحام الأسواق الواعدة بأفريقيا وأميركا اللاتينية، والتقليل من عدد المستوردين، للتقليل من عجز الميزان التجاري والمحافظة على الاحتياطات من العملة الصعبة. وإجراءات عملية أعطت الحكومة الاحقية للمنتجين المغاربة حيث إن

أدركت الرابطة تسبب المنتجات الأجنبية في الإضرار بإنتاجها الوطني ما دفعها إلى إقرار خطة تحفيز لدعم السلع المحلية واستبدال أرقام معاملات الواردات ببرنامج تصدير في خطوة تأتي بعد مراجعتها لاتفاقية التبادل التجاري مع أنقرة بهدف وقف إغراق أسواقها بالمنتجات التركية.

وتابع العثماني خلال جلسة بمجلس النواب، أنه تم إحداث أول بنك للمشاريع يشمل مئة مشروع يهتم تلك القطاعات الرئيسية، كالنسيج والنقل والصناعات المعدنية والمعدنية والبلاستيكية والكهربائية والإلكترونية والغذائية وشبه الكيماوية والجلدية وغيرها. ويعتقد إدريس الفينة، المحلل الاقتصادي والاستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، أن هذا القرار جيد لكن إدخاله حيز التنفيذ سوف يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً، لأن الوحدات الصناعية القادرة على أن تستجيب



تراث مغربي أصيل

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أطلقت الحكومة المغربية برنامجاً لتشجيع الإنتاج المحلي، من خلال إصدار عدد من التدابير والإجراءات الكفيلة بحماية الاقتصاد والمنتجات وحماية الوظائف.

وتهدف هذه المبادرة إلى دعم تنافسية الشركات المغربية خصوصاً في ظل مواجهة منافسة شرسة مع منتجات الدول الأجنبية التي ترتبط مع المغرب باتفاقيات للتبادل الحر.

ومن المنتظر تفعيل برنامج الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتجات المغربية في إطار الصفقات العمومية.

ويتعلق الأمر باعتماد "الأفضلية الوطنية"، لفائدة الشركات الوطنية والتعاونيات واتحاداتها ورجال الأعمال الذاتيين المتعهدين بصفقات الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية. وفي هذا الإطار أكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، أن الحكومة حريصة على إعطاء الأفضلية للمنتج المحلي، ضمن خطة بديلة لاستبدال نحو 34 مليار درهم، (3.7 مليار دولار) من الواردات بنفس الرقم من الإنتاج المحلي من خلال استهداف عدد من القطاعات الرئيسية، مضيفاً أن "جزءاً من هذا الإنتاج قد يوجه للتصدير".